

## المقدمة :

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية فقد إرتبط وجودها بوجود الأنظمة السياسية، فهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر إنما تختلف حسب بيئة وطبيعة النظام السياسي، فنجد في الأنظمة الإستبدادية والشمولية تكون هناك بيئة مشجعة أكثر على الفساد، بينما تقل هذه الظاهرة في النظم الديمقراطية التي تقوم على إحترام حقوق وحریات الإنسان والشفافية في التسيير والمسائلة وفرض إحترام سيادة وسلطة القانون.

وللأسف لم تكن الجزائر في موضع أفضل من باقي دول العالم التي إنتشر فيها الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته، سواء المستوى الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي وحتى على المستوى الثقافي والرياضي...، وصار الفساد في الجزائر حالة مرضية معقدة تقف عقبة أمام عملية الإصلاح والتنمية والإستثمار الصحيح، وهذا برغم تصدي المشرع الجزائري لهذه الظاهرة عن طريق سنه مجموعة من القوانين.

وبذلك فإن الإدارة تعد إحدى ركائز الدولة الحديثة، حيث يقوم أشخاص من الموظفين العموميين ومن في حكمه بدور بالغ الأهمية في تسيير مهامها الخدماتية من خلال ما يضطلعون به من وظيفة عامة، لذلك عدت هذه الأخيرة محلا لتنظيم قانوني دقيق من مختلف جوانبها الإقتصادية والإدارية والجنائية إلى الحد الذي يمكن معه القول بتوافر عناصر يمكن تسميتها بالنظام القانوني للوظيفة العامة.

وقد حرص المشرع الجنائي من ناحيته على حماية كافة مقومات حسن أداء الوظيفة العامة من خلال تجريم العديد من مظاهر السلوك أفعالا كانت أم مجرد إمتناع عنها، التي تضر أو تعرض للخطر هذه المقومات.

وإذا كانت الوظيفة العامة محل حماية جنائية حتى من قوانين البلدان الأخرى التي بلغ فيها تقدم الجهاز الإداري شأنًا بعيدا، فإن حمايتها تبدو أكثر إلحاحا في المجتمعات في طور النمو، حيث تعاني الإدارة أصلا من علل وأجه قصور عديدة، لذا نجد قانون العقوبات الجزائري يزخر بعدد هائل من الجرائم التي تعاقب فيها على كافة مظاهر العبث والإخلال بالوظيفة العامة من جانب القائمين عليها.

إن للإعتداء أشكال ومظاهر مختلفة، فقد يقع على المصلحة القانونية المهدورة ومثال ذلك جرائم إختلاس المال العام، وقد يتسع مدى الإعتداء فينال بالإضافة الى مقومات الوظيفة حقوق الأفراد أيا كان تكييفها وأيا كان مصدرها من قبل الجهاز الإداري ومن أمثلة ذلك جرائم الرشوة، وقد يقع الإعتداء أيضا على الوظيفة العامة من جانب الموظفين القائمين على أمرها كإستغلال نفوذهم.

ولذلك فإن من أهم الجرائم التي تمس الجهاز الإداري على الصعيد الحالي نجد جريمة إستغلال النفوذ التي تعد مرض إجتماعي خطير ومظهر من مظاهر البيروقراطية والتدهور الأخلاقي .

فللقضاء على هذا السلوك الإجرامي الذي يؤدي إلى العبث والإفساد بأمانة الوظيفة العامة وخيانتها وإستغلالها من أجل تحقيق مصالح خاصة، أولى المشرع لهذه الجرائم الصرامة وتشديد العقوبة سواء كانت جرائم سلبية أم إيجابية.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في تشعب جريمة إستغلال النفوذ وتنوع مجالاتها، وذلك لما تشهده الجزائر من تطورات ونهوض في جميع المجالات، وأعدت لها نصوص خاصة وكرست لها آليات وجهود وطنية من أجل مكافحتها، ولكي لا تتوقف مسيرة التنمية ولا تتعطل برامج الإصلاح ينبغي التغلب على جميع المعوقات التي قد تقف أمام تنفيذ هذه الدراسة من الناحية النظرية كونها تعمق تشخيص مشكلة إستغلال النفوذ، كما أنها تسعى من الناحية التنظيمية لإفادة المجتمع والمؤسسات والجهات المنوط بها تنفيذ الأحكام والقوانين لحماية النزاهة ومكافحة إستغلال النفوذ وإماطة أهم العقبات التي تقف حاجزا أمام تنفيذهم.

## - أهمية الموضوع

إن أهمية موضوع جرائم الفساد وآليات مكافحته في ظل القانون المتعلق بالفساد ينصرف إلى البحث في مسائل، تعتبر على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية.

فمن الناحية النظرية تبرز أهمية هذا الموضوع في دراسة جريمة إستغلال النفوذ ومعرفة خصوصيتها من حيث صفة الجاني فيها، والأفعال المكونة لها وفهمها وإدراك مختلف الجوانب التي تخصها بالإطلاع على النصوص القانونية وتحليلها وإجراء دراسة نقدية للخروج بنتائج عملية جديدة، ومن ثم إدراك تأثيرها السلبي على الإقتصاد الوطني

باعتبارها من أهم إستغلالات المال العام والمجتمع ككل، و كذلك لإلقاء الضوء على الرقابة القضائية في مواجهة هذه الظاهرة.

كما أن لهذا الموضوع أهمية علمية تتمثل في إظهار طبيعة هذه الجرائم التي ينشأ عنها حق الدولة في توقيع العقاب على مرتكبيها، والإطلاع على مختلف الإجراءات القانونية المتبعة وتبسيطها وشرحها للتسهيل للمحامين والقضاة من ناحية وكذلك لطلاب البحث العلمي من ناحية أخرى بدراسة مختلف الآليات القانونية والتشريعية التي إعتمدها المشرع من أجل مكافحة الفساد والنفوذ بالأخص والقضاء على إنتشاره بغية تسهيل فهمه على كل من يرجع إليها من الناحية العملية سواء كان متقاضيا أو قاضيا.

وتظهر الأهمية العملية لهذا الموضوع في جملة الإجراءات القانونية التي كرسها المشرع الجزائري من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا الإجراءات التي تتبع في سير الدعوى العمومية ككل، من أول مرحلة في الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي يفصل فيها.

#### - أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لنوعين من الأسباب، منها ذاتية وأخرى موضوعية.

#### الأسباب الذاتية:

فأما عن الأسباب الذاتية فيعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا وميولنا للبحث في هذا الموضوع ودراسته، وذلك لقلة الأبحاث القانونية والدراسات الأكاديمية التي تتناول هذه الجريمة، وبالتالي الرغبة في المساهمة ولو بجزء بسيط في إثراء المكتبة القانونية.

أما من الناحية العلمية والموضوعية فأغلبها تتجسد فيما يطرحه الموضوع من إشكالية قانونية، نحاول طرحها ومناقشتها والإجابة عليها والتي تشكل سببا قويا وباعثا كافيا لإختيار الموضوع.

فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نعكس حقيقة الفساد وأسبابه وصوره المتعلقة بالنفوذ والسلطة التي يمنحها الشخص لنفسه لبسط نفوذه، كون أن هذه الجريمة قد تفتشت في الآونة الأخيرة، فلم تصبح حكرا على دولة واحدة فقط وإنما أصبحت تمس العالم بأسره، حيث أن جل القضايا الموجودة على طاولة القضاء إلا وكان سببها الرئيسي هو إستغلال النفوذ فهي تعتبر من أمهات الفساد وذلك لكونها ترتكب من موظف أو غير موظف (أي شخص له نفوذ) وهذا هو السبب الأول، أما السبب الثاني فيمكن في نقص الكتب والمراجع، خاصة الجزائرية منها التي تنص على هذه الجريمة، كون أن قانون الفساد حديث النشأة ، وكذلك إلى قلة الإجتهاادات القضائية في هذا المجال، وكذلك الرغبة في معرفة القواعد القانونية لهذا الموضوع التي عززها المشرع الجزائري في هذا المجال لسد الطريق أمام الموظف العمومي أو غيره ومنعه من إساءة استعمال السلطة وتغليب مصلحته على المصلحة العامة.

### منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوع إستغلال النفوذ يقتضي منا إستخدام مناهج علمية معينة وسوف يتم إيرادها بالترتيب حسب أهمية الإستخدام.

إن المنهج الغالب والأكثر إستخداما في موضوع دراستنا هو المنهج الإستدلالي أو التحليلي فهو طريقة عملية لوصف وتحليل الظاهرة عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها الذي يعتبر طريقة من الطرق المرتبطة بالظواهر الإنسانية لبحث أكاديمي يتميز بالأسلوب العلمي والتحليلي وهذا يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة، التي تعتمد أساسا على التسلسل المنطقي للأفكار وتحليلها وعرض الأفكار، إنطلاقا من معطيات ومبادئ قانونية يمكن البرهنة على صحتها ومن ثم توظيفها في تحليل النصوص القانونية، والأحكام المتعلقة بالنفوذ وتفسيرها للوصول الى نتائج تتماشى مع العقل والمنطق.

إضافة إلى إستخدام المنهج المقارن الذي إستعملناه في بحثنا بشكل خفيف وهذا بإستخدام المقارنة كأداة معرفية وذلك بتمييز جريمة إستغلال النفوذ عن بعض الجرائم المتعلقة بالفساد، لكون مفاهيم هذه الجرائم تتداخل فيما بينها وبين جريمة إستغلال النفوذ من حيث الطبيعة القانونية والمفاهيمية لكل جريمة، وذلك من خلال إستخراج أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما وبين الجرائم المنصوص عليها في قانون الفساد.

من خلال كل هذا نسعى إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى معالجة المشرع الجزائري لجريمة "إستغلال النفوذ"، وما هي التدابير

والآليات المرصودة لمكافحتها وفقا لقانون 01/06 ؟

- وعليه يمكن طرح تساؤلات فرعية تابعة للتساؤل الرئيسي:

- ما المقصود بجريمة إستغلال النفوذ؟

- هل هناك علاقة بين جريمة إستغلال النفوذ وجرائم أخرى للفساد؟

- ما هي الجزاءات الجنائية لجريمة إستغلال النفوذ والجهود الرامية لمكافحتها على

المستوى العربي والدولي وكذلك على المستوى الداخلي الوطني؟

- وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن الإعتماد على الخطة التالية

- خطة البحث:

**الفصل الأول: الإطار الواقعي لجريمة إستغلال النفوذ**

**المبحث الأول: جريمة إستغلال النفوذ وتميزها عن بعض الجرائم**

**المطلب الأول: تعريف جريمة إستغلال النفوذ**

**المطلب الثاني: تمييز جريمة إستغلال النفوذ عن بعض الجرائم.**

**المبحث الثاني: أسباب إنتشار جريمة إستغلال النفوذ والآثار المترتبة عنها**

**المطلب الأول: أسباب إنتشار جريمة إستغلال النفوذ**

**المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن جريمة إستغلال النفوذ.**

**المبحث الثالث: أهم الجهود الدولية والعربية لمحاربة جريمة إستغلال النفوذ**

**المطلب الأول: أهم الجهود الدولية لمحاربة جريمة إستغلال النفوذ**

**المطلب الثاني: أهم الجهود العربية لمحاربة جريمة إستغلال النفوذ**

**الفصل الثاني: الإطار القانوني لجريمة استغلال النفوذ وآليات مكافحتها داخليا.**

**المبحث الأول: أركان جريمة إستغلال النفوذ وأنواعها.**

**المطلب الأول: الأركان الأساسية لجريمة إستغلال النفوذ.**

المطلب الثاني: أنواع النفوذ.

المبحث الثاني: النظام الجزائي لجريمة إستغلال النفوذ والعقوبات المقررة لها.

المطلب الأول: إجراءات التقاضي.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة إستغلال النفوذ.

المبحث الثالث: الآليات والتدابير الوقائية من جريمة إستغلال النفوذ داخليا (الجزائر )

المطلب الأول: التدابير الوقائية من جرائم الفساد .

المطلب الثاني: آليات الكشف عن جريمة إستغلال النفوذ.

المطلب الثالث: الآلية الوطنية لمكافحة جرائم الفساد.

الخاتمة.